الأمم المتحدة

EP

UNEP/GCSS.XII/6

Distr. General
21 December 2011

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ٢٠ - ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية

المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

تقرير مقدم من المدير التنفيذي

موجز

يعرض هذا التقرير معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ مقرر مجلس الإدارة ٤/٢٦ بشأن منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ويشمل ذلك نتائج الدورة الأولى للاجتماع العام لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسسية للمنبر المعقودة في نيروبي في الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ولا حاجة لمجلس الإدارة لاتخاذ أي قرار في هذا الشأن إذ يجري حالياً تنظيم الدورة الثانية للاجتماع العام عملاً بأحكام المقرر ٤/٢٦.

* UNEP/GCSS.XII/1.

معلومات أساسية

١ - قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة في آذار/مارس ٢٠٠٨ بإعداد مذكرة مفاهيمية تتضمن شرحاً للسند المنطقي لإنشاء منبر حكومي دولي لأصحاب المصلحة المتعددين في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وذلك على أساس طلب من اللجنة العلمية الدولية التابعة لعملية الآلية الدولية للخبرات العلمية في مجال التنوع البيولوجي وشركاء إستراتيجية متابعة تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية. وقد أتُيحت هذه المذكرة كوثيقة إعلامية لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي أثناء اجتماعه التاسع، المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٨ (UNEP/CBD/COP/9/INF/37/Rev.1).

٢ - وكانت المشاورات بشأن الآلية الدولية للخبرات العلمية في مجال التنوع البيولوجي والاستراتيجية العالمية لمتابعة تقييم الألفية للنُظم الإيكولوجية تمثلان تعبيراً عن اعتراف عام بضرورة وجود منبر للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. وقد تعزز ذلك الاعتراف بصورة كذلك في المقرر ٩/١٥ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي رحَّبت فيه الأطراف بموافقة المدير التنفيذي على عقد اجتماع حكومي دولي مفتوح العضوية لأصحاب المصلحة المتعددين مخصص للنظر في إنشاء رابطة دولية فعالة بين العلوم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ورفاه البشر؛ ودعا المقرر الأطراف إلى كفالة إتاحة الخبراء الملائمين في مجال العلوم والسياسات لحضور الاجتماع وشجَّع على مشاركة خبراء من مختلف المناطق والتخصصات.

٣ - وبناءً عليه عُقد اجتماع في بوتراجايا بماليزيا من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقدَّم المدير التنفيذي تقريراً عن نتائج الاجتماع إلى الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. ونتيجة لذلك طلب مجلس الإدارة في مقرره ١٠/٢٥ من المدير التنفيذي أن يضطلع بعملية أخرى لاستكشاف آليات لتحسين وتعزيز الروابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستدامة استخدامه ورفاه البشر في الأجل الطويل والتنمية المستدامة، وأن يقوم بالتحديد بعقد اجتماع حكومي دولي ثانٍ لأصحاب المصلحة المتعددين في عام ٢٠٠٩.

٤ - ووفقاً لذلك المقرر عقد المدير التنفيذي اجتماعاً ثانياً في نيروبي من ٥ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ونظر الممثلون في تحليل للثغرات في الروابط القائمة بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وناقشوا الاحتياجات التي لم تتيسر تلبيتها. وقدَّم المدير التنفيذي تقريراً إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الحادية عشرة عن نتائج الاجتماع، وأدى ذلك إلى اعتماد المجلس المقرر د.إ - ١١/٤.

٥ - وطلب مجلس الإدارة من المدير التنفيذي، بموجب ذلك المقرر، أن يدعم جهود الحكومات والمنظمات ذات الصلة لاستكمال مداولاتها في عام ٢٠١٠ بشأن تحسين الروابط بين العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستدامة استخدامه ورفاه البشر في الأجل الطويل والتنمية المستدامة. وبالتحديد طلب مجلس الإدارة من المدير التنفيذي أن يعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٠ اجتماعاً حكومياً دولياً ثالثاً وأخيراً لأصحاب المصلحة المتعددين مخصصاً للتفاوض والاتفاق على إمكانية إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وبموجب ذلك القرار أيضاً، طلب

مجلس الإدارة من المدير التنفيذي أن يحيل، نيابة عن مجلس الإدارة، نتائج الاجتماع الثالث والأخير والوثائق اللازمة الصادرة عنه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين للنظر فيها أثناء الجزء الرفيع المستوى بشأن التنوع البيولوجي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وبعده.

٦ - عقد المدير التنفيذي الاجتماع الثالث والأخير في بوسان بجمهورية كوريا من ٧ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وكانت النتيجة الرئيسية لاجتماع بوسان هي الاتفاق بين الحكومات على إنشاء منبر حكومي دولي جديد للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. واتفقت الحكومات أيضاً على نطاق ذلك المنبر الذي ينبغي أن يستجيب لطلبات الحكومات. وأوضحت الحكومات الاتجاهات العامة لعمليات المنبر، مشيرة إلى أنه ينبغي أن يعيِّن ويحدِّد أولويات المعلومات العلمية الرئيسية المطلوبة لصانعي السياسات؛ وأن يقوم بتقييمات منتظمة في الوقت المناسب للمعارف؛ وأن يدعم صياغة السياسات وتنفيذها؛ وأن يحدد أولوية احتياجات بناء القدرات وأن يكون عاملاً حفازاً لجذب التمويل لأنشطة بناء القدرات. واتفقت الحكومات أيضاً على بعض المبادئ التوجيهية الرئيسية لهذا المنبر.

٧ - أحيلت وثيقة بوسان الختامية (UNEP/IPBES/3/3، المرفق) إلى الجمعية العامة التي نظرت في الوثيقة في دورتها الخامسة والستين. واعتمدت الجمعية العامة القرار ١٦٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي طلبت بمقتضاه من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعقد اجتماعاً عاماً يكفل مشاركة كاملة وفعالة لجميع الدول الأعضاء، لا سيما الممثلون من البلدان النامية، وذلك لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسسية الخاصة بالمنبر في أقرب فرصة ممكنة.

٨ - وبمقتضى مقرر مجلس الإدارة ٤/٢٦، أحاط مجلس الإدارة علماً بالقرار، وأقر وثيقة بوسان، وبناء على الطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة، قرر أن يعقد، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاجتماع العام في عام ٢٠١١، وأن يواصل تيسير أي عملية تنبثق عنه وتهدف إلى إقامة المنبر، وذلك حتى يتم إنشاء الأمانة.

٩ - وقد رأت الأمانة أنه لتشغيل المنبر تشغيلاً كاملاً لا بد من عقد دورتين للاجتماع العام. وقد عقدت الدورة الأولى للاجتماع العام في نيروبي في الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

أولاً - نتائج الدورة الأولى للاجتماع العام

١٠ - حضر الدورة الأولى للاجتماع العام ممثلون لحكومات بلغ عددها ١١٢ حكومة. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوفير دعم لثمانين حكومة من حكومات البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من ٥٠ منظمة مراقبة سجلت لحضور الدورة.

١١ - وترأس الاجتماع السيد روبرت واطسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية). وعمل السيد على محمد (كينيا)، والسيد يوون - شول يو (جمهورية كوريا)، والسيدة

سنيكا بارودانوفيتش (البوسنة والهرسك)، والسيد براوليو فيريرا دي سوزا دياس (البرازيل) نواباً للرئيس.(١)

١٢ - وأحرز الممثلون تقدماً كبيراً في البت في طرائق المنبر وترتيباته المؤسسية. حيث أكدوا، في مناقشاتهم، على وظائف المنبر وعلى قواعد عمله، على النحو المنصوص عليه في وثيقة بوسان الختامية، مضيفين أن المنبر سيتخذ ضمن قواعد عمله نهجاً ينطلق من القاعدة.

١٣ - واتفق الممثلون أيضاً على وظائف الهيئات التي قد يتم إنشاؤها في إطار المنبر، وخفضوا خيارات الهياكل اللازمة لدعم عمليات المنبر بكفاءة وفعالية إلى خيارين محددين بشكل واضح لهيكل الإدارة العليا (مكتب موسع متعدد التخصصات، أو فريق علمي ومكتب أصغر). وأي مناقشات لاحقة بشأن هيئات فرعية محتملة لهيئته الإدارية (المعروفة باسم ''الاجتماع العام'') سوف تجرى أثناء الدورة الثانية للاجتماع العام. وتم التوصل أيضاً إلى اتفاق بشأن وظائف الأمانة ومعظم وظائف الاجتماع العام ووظائف رئيس الاجتماع العام ونوابه.

١٤ - وتبادل الممثلون الرأي فيما بينهم بشكل أولي بشأن النظام الداخلي لاجتماعات الاجتماع العام. وأشير إلى أنه فيما يوفر مشروع النظام الداخلي أساساً للنظر في هذا الموضوع، فإن المنبر قد يحتاج إلى عناصر إضافية لمشروع النظام الداخلي لدعم وظائفه. وطلب إلى الممثلين، مجتمعين أو فرادى، أن يقدموا إلى الأمانة، بالوسائل الإلكترونية، في موعد لا يتجاوز ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مقترحات بشأن النظام الداخلي والإجراءات المتصلة به. وتقوم الأمانة بعد ذلك بتجميع تلك المقترحات، وتحريرها دون المساس بجوهرها، وتعميمها على المشاركين في الدورة الثانية للاجتماع العام في موعد لا يتعدى ستة أسابيع من انعقاد الدورة الثانية.

١٥ - وقد تم تنظيم تبادل آراء بشكل أولي حول برنامج عمل المنبر. وقد طرحت اقتراحات بشأن الوظائف الفردية للمنبر، وفضلاً عن ذلك، كان هناك اعتراف عام بأن الوظائف الأربعة للمنبر ينبغي تنفيذها بطريقة متكاملة من خلال برنامج عمل المنبر. وبغية تحقيق تقدم في الدورة الثانية من الاجتماع العام، تم الاتفاق على أن تقوم الأمانة بإعداد وثيقة تتضمن الخطوط العريضة لبرنامج العمل، وتقوم الأمانة بتعميمها قبل ستة أسابيع على الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة لاستعراضها. ويتم إعداد وثيقة مستكملة بعد ذلك وتوفيرها للدورة الثانية من الاجتماع العام.

١٦ - وعلى إثر ورود مشورة من مكتب الشؤون القانونية في نيويورك، نوقشت أيضاً المسائل القانونية المتعلقة بإنشاء المنبر وتشغيله. وطرحت آراء حول العملية التي يتم من خلالها إنشاء المنبر، ووضعية المنبر في إطار الأمم المتحدة.

١٧ - ناقش الممثلون العملية والعناصر التي قد يتعين وضعها في الاعتبار عن اختيار المؤسسة أو المؤسسات المضيفة والمكان الذي يقام فيه مقر أمانة المنبر، واتفقوا عليها. وبناء على ذلك، دعوا برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم

(١) تقرر أن يعمل السيد واطسون، والسيد محمد والسيدة بارودانوفيتش في مكتب كلتا الدورتين، فيما يتم تبديل السيد يو والسيد فيريرا دي سوزا دياس ليحل محلهما السيد أتسوشي سوغيناكا (اليابان) والسيد هيسيكيو بينتيز (المكسيك) في الدورة الثانية. وبعد ذلك تم تبديل السيد محمد وحلت محله السيدة زينة نزيبو (كينيا) نائبة للرئيس.

مقترح مشترك بخصوص استضافة الأمانة، واتفقوا على أن تقدم الحكومات الراغبة عروضها بشأن توفير المكان الذي يقام عليه مقر أمانة المنبر في موعد لا يتجاوز ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لكي تنظر فيها الدورة الثانية للاجتماع العام.

١٨ - ويمكن الرجوع لتقرير الاجتماع (UNEP/IPBES.MI/1/8) على الإنترنت على الموقع www.ipbes.net.

ثانياً - استشراف الدورة الثانية للاجتماع العام

ألف - الترتيبات والتوقعات

١٩ - يعكف برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتشاور مع الجهات الأخرى من أصحاب المصلحة، على تنظيم الدورة الثانية للاجتماع العام المزمع عقده في الفترة من ١٦ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، في بنما سيتي.

٢٠ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعداد مقترح مشترك بشأن المساهمة التي يمكن أن تقدمها الوكالات الأربعة سواء فرادى أو مجتمعة، لأمانة المنبر وبشأن الترتيبات الإدارية التي تستجيب لوظائف الأمانة المتفق عليها في الدورة الأولى للاجتماع العام. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحميل وثيقة منقحة عن برنامج العمل على موقع المنبر على الإنترنت وحدد يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ موعداً أخيراً لإبداء التعليقات عليها.

٢١ - ومن المتوقع أن تستمر، في الدورة الثانية، المداولات بشأن الطرائق والترتيبات المؤسسية الخاصة بالمنبر وتشمل برنامج عمل المنبر، وهيكل إدارته، ونظامه الداخلي، وميزانيته. كما ستناقش المسائل القانونية المتصلة بإنشاء المنبر بهدف التوصل إلى اتفاق بصددها. وينتظر أيضاً أن تبت الحكومات في مسألة المؤسسة أو المؤسسات المضيفة والمكان الذي يقام به مقر الأمانة.

باء - الآثار المالية والإدارية

٢٢ - طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن الآثار المالية والإدارية المترتبة من تنفيذ المقرر. وفي هذا الخصوص، وبالإضافة إلى تكاليف الموظفين، تم صرف نحو ٠٠٠ ٨٠٠ دولار لتغطية عقد الدورة الأولى للاجتماع العام. ومن المتوقع أن يتطلب عقد الدورة الثانية ميزانية أعلى بمقدار طفيف نظراً لأن مدة الاجتماع ستكون أطول. وتغطى أموال الدورتين من خارج الميزانية.

٢٣ - وتم توفير المعلومات عن الاحتياجات المالية الإشارية والمحتملة لإدارة المنبر وتسييره للدورة الأولى للاجتماع العام في الوثيقة UNEP/IPBES.MI/1/INF/7. ويجري تنقيح هذه المعلومات على ضوء المداولات التي جرت في الدورة الأولى، وعلى أساس المعلومات الواردة أثناء فترة ما بين الدورات، وستوفر في الدورة الثانية في صورة وثيقة عمل. بيد أن المعلومات الكاملة عن الآثار المالية والإدارية لعمل المنبر لا يمكن توفيرها إلا بعد الفراغ من المناقشات التي ستجري بشأن طرائق المنبر وترتيباته المؤسسية أثناء الدورة الثانية.